

EGYPT



مصر

The Permanent Mission of Egypt  
to the United Nations  
New York

بعثة مصر الدائمة  
لدى الأمم المتحدة  
نيويورك

بيان

وفد جمهورية مصر العربية

أمام

الدورة السادسة

لجمعية الدول أطراف نظام روما الأساسي المنشئ

للمحكمة الجنائية الدولية

نيويورك، ٣ ديسمبر ٢٠٠٧

رجاء المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس ،،

أود في البداية توجيه الشكر لكم على عقد هذا النقاش العام في مرحلة هامة من مراحل تعزيز العمل الدولي لتطوير مفاهيم القانون الجنائي الدولي لمواجهة الجرائم البشعة التي ترتكب ضد الإنسانية في كافة أنحاء العالم، وتعزيز مفهوم العدالة الذي يعتبر أحد الأعمدة الرئيسية التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة.

من هذا المنطلق، يؤكد وفد مصر على أهمية دور المحكمة الجنائية الدولية في تعزيز مفهوم سيادة القانون، وفي ضمان تطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني، وعلى أهمية هذا الدور لحفظ السلم والأمن الدوليين، باعتباره مكملاً لدور القضاء الوطني الذي يعتبر صاحب الاختصاص الأصيل في محاكمة مواطنيه الذين يرتكبون هذه الجرائم، من منطلق مسؤولية الدولة عن تحقيق أمن وسلامة مواطنيها، وضمن محاكمة من يرتكبون هذه الجرائم محاكمات عادلة ونزيهة بمعرفة قضاء وطني محايد. لذلك، يؤكد وفد مصر على أهمية استمرار المحكمة الجنائية الدولية في المسار الحيادي الذي التهجته في أعمالها، عن طريق تبنيها خط أساسي يؤكد على طبيعتها القضائية ويعزز من حيادها واستقلاليتها، ويتيح لها الفرصة للقيام بدورها القانوني الدولي المكمل للدور القانوني الوطني.

وهنا يؤكد وفد مصر على أن تسييس أعمال المحكمة سيسهم في تقويض مصداقيتها وقدرتها على القيام بدورها المنشود، وخاصة إذا تمّ اتباع مفهوم الإنتقائية عند إحالة الدعاوى إلى المحكمة. ويؤكد ذلك على مسؤولية مجلس الأمن عن إحالة كافة المتهمين بارتكاب الجرائم الواقعة في اختصاص المحكمة بعيداً عن أي اعتبارات تتصف بالتسييس أو الإنتقائية أو المعايير المزدوجة، كما يؤكد على أهمية تطبيق مبدأ الشفافية والعلنية في أعمال المحكمة وعدم اللجوء إلى القوائم السرية لأسماء المتهمين تعزيزاً لفرص تحقيق العدالة على أسس الشفافية والمحاسبة.

وفي هذا الإطار، فإن إجراءات التحقيق وجمع الأدلة تحتاج لقدر أكبر من التدقيق، خاصة فيما يتعلق بالتحقيق في الجرائم وجمع الأدلة من خارج الإقليم الذي كان مسرّحاً لإرتكاب الجرائم البشعة ضد الإنسانية وذلك لتفادي الإستناد إلى وقائع غير مؤسسة أو الإعتماد على أدلة تبني على انتقال الأقاويل قد تبعد عن الحقيقة.

أما بالنسبة لنوعية الجرائم التي تتصدى لها المحكمة، سواء جريمة الإبادة الجماعية أو الجرائم الأخرى ضد الإنسانية، فإن وفد مصر يرى أهمية بالغة في عدم منح أى حصانة لمرتكبي هذه الجرائم ومثولهم أمام القضاء للمحاكمة عنها في أقرب فرصة، خاصة هؤلاء الذين يصدرون الأوامر وينفذونها ضد الشعوب الواقعة تحت الاحتلال.

السيد الرئيس ،،

يولى وفد مصر أهمية للجهود المبذولة حالياً في محاولة للتوصل لتعريف جريمة العدوان دون ربطها بدور لمجلس الأمن في إقرار الوقوع بحالة عدوان، ويرجع هذا الإهتمام إلى قناعة كاملة بأن وقوع جريمة العدوان على الشعوب ما هي إلا بداية لوقوع سلسلة من الجرائم ضد الإنسانية، بما فيها الطرد والقتل الجماعي والتهميش القسري وغيرها من الجرائم البشعة التي تهدد استمرار محاولات المجتمع الدولي في إعلاء المبادئ السامية وإحلال الرخاء والرفق بين المجتمعات والشعوب.

ويقتضى ذلك من مجلس الأمن التدخل الفوري لوقف عدوان أى دولة على أخرى حتى قبل أن تصل المحكمة للتعريف المنشود، فتقاسم مجلس الأمن عن القيام بهذه المهمة لمدة ٣٤ يوماً في يوليو ٢٠٠٦ للسماح لإسرائيل باستمرار عدوانها على لبنان لا ينبغي أن يقسر على أنه اعتراف من مجلس الأمن بقانونية هذه الجريمة في حق الشعب اللبناني، التي تعتبر جريمة عدوان متكاملة الأركان تجعلنا نطالب بمحاكمة عادلة لمرتكبيها ولمرتكبي الجرائم الأخرى ضد الإنسانية في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسوريا ولبنان، وعدم إستثناء أحد منهم تحت شعار الحصانة، تأكيداً على مبدأ مساواة الجميع أمام القانون وإرساء لمفهوم العدالة الذي قامت عليه هذه المحكمة.

وشكراً سيدى الرئيس ،،